صحافيون يرفضون التعاون مع «إعلام الرئاسة».. و«شبان البزنس» يسعون للمواقع الوزارية

الرأي العام الاردني متعطش لمحاسبة حيتان الفساد ورئيس الوزراء في معركة مع وزير البلديات الأسبق

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

معاناة رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت تصلح عنوانا لاعادة تقييم ودراسة الية ومنهجية تشكيل الحكومات فالرجل نهشته الصحف الاسبوعية وانتصرت له من بين اليومية صحيفة واحدة فقط ووصل الامر بمكتب الرئاسة بعد التغيير الاخير في الشعبة الاعلامية للمقر الرئاسي الى حد اعتذار الصحافيين عن مقابلة قادة الحكومة وليس العكس كما درجت العادة. وهذا النمط من المعاناة لا تواجهه الحكومات بالعادة الا بعد هدر دمها السياسي من قبل السلطات الاعلى او بعد ارتكابها اخطاء فادحة لا يمكن في الواقع الدفاع عنها او تبريرها او تسحب هذه الاخطاء من رصيد النظام والمؤسسة في حالة رصد اي محاولة لترقيعها.

ومن هنا يمكن القول لان معاناة الرئيس وحكومته لم تكن سهلة ورغم ان الانفاس التي يحاول ان يظهرها الرئيس معه وهو يتحدث عن خصوم لتجربته في حاشية القصر الملكي تبدو قوية الا ان الوضع الداخلي للفريق الوزاري مفتوح في الواقع على كل احتمالات الاختراق، وبهذا المعنى فمعاناة الرئيس والحكومة تكفي لبقاء الحكومة ضعيفة او غير متماسكة اذا ما كان خيار ترحيلها مؤجلا.

وهذا الأمر يفسر أسباب الولادة القوية لملف الفساد المتعلق بكابسات النفايات في عهد حكومة علي ابو الراغب ووزير البلديات الأسبق عبد الرزاق الطبيشات فالحكومة كانت تريد بل تبحث عن «متهم من العيار الثقيل» بقضية فساد لكي تضفي مضمونا جديا على حربها الإعلامية على الفساد.

والرأي العام في الأردن لا يصدق قصص محاربة الفساد التي تتحدث عن رجال أعمال ومستثمرين ووسطاء وموظفين صغار بل من الواضح ان الرأي العام «متعطش» دوما لرؤية شخصيات كبيرة او سبق لها ان تقلدت مواقع مهمة خلف القضبان بتهمة الإشتباه بالفساد. ومن هنا شكل ملف الكابسات نقطة تحول مختارة بعناية لصالح «كسب الوقت» بالنسبة لحكومة البخيت التي لا يتوقع كثيرون ان تستمتع بعيد الفطر المقبل، فالتلويح بالفساد وإظهار الجدية والحزم بجلب بتحويل ملفات بعض الكبار للتحقيق القضائي خطوات سياسية بإمتياز تقول ضمنيا بأن ترحيل الحكومة الآن صعب للغاية لإنها ستصبح حكومة «شهيدة» خرجت بعد ان كانت اول حكومة تفتح ملفات الفساد.

وإبقاء الحكومة ضعيفة او آيلة للسقوط قد يكون هدفا مرسوما بحد ذاته لكن حركة الرئيس البخيت الافقية والعمودية خلال الايام العشرة الماضية تشير لان الرجل يشعر بالخطر ولان الكلمات التي يستخدمها ضد من يقول بانهم يعيقون حكومته تصبح اكثر قسوة واراءه الجدلية تتحول الى قضايا تثار لدى الرأي العام والنخبة.

البخيت لم يكتف في الواقع بذلك بل حرض على الاخرين من العاملين في داخل جهاز الدولة واستعان ببعض الوزراء البارزين الذين هبوا لنجدة الرئيس في اللحظات الاخيرة وكان على رأس هؤلاء الوزير المخضرم للخارجية عبد الاله الخطيب الذي وضع في الماضي مسافة بينه وبين مقر الرئاسة قبل ان يقطعها عدوا مؤخرا لاغراض المشاركة في حماية صديقه الرئيس من تأثيرات صالونات السياسة واوساط الاعلام.

وفي الواقع فعل الخطيب ذلك متأخرا فيما يبدو وفعله فيما كانت تندلع في حضن الوطن الاردني ازمة قطر الدبلوماسية وفيما كان ينفجر سؤال اسرار الترشيح الفاشل لمنصب الامين العام للامم المتحدة.

ولسبب ما لا احد يعرفه حتى الان كشفت سهرات وإفطارات وسحورات رمضان عن قرار الخطيب الدخول كواجهة امامية لمساندة ودعم رئيس وزرائه وهي خطوة فسرها بعض المغرضين على اساس الاستشعار الذي يمارسه بكفاءة وزير من طراز الخطيب، فالرجل على الاغلب استشعر وضعاً ما سيغير احوال الحكومة فضرب عصفورين بحجر واحد ساند رئيس الوزراء ودخل على خطوط هذه المساندة ثم اطلق رسالة تحذير عن بعد ضد الذين يعتقد انهم يتآمرون على مهامه كوزير للخارجية حيث يشكو من قلة التنسيق والاتصال معه ومن غيابه عن بعض السفرات الملكية.

والمعروف ان الخطيب لا يشكل احد عناوين التصدع الداخلي في حكومة البخيت فالرجل لا يخفي ندمه على قبوله المشاركة في الحكومة ولا يشعر بالارتياح وفوق ذلك تقول الانباء انه قدم استقالته ثلاث مرات على الاقل منذ شهر حزيران الماضي كما يتحرك هذا الدبلوماسي المخضرم وسط مشاعر شخصية تحيط به وبأصدقائه بان المطلوب منه ان يكون وزير دولة للشؤون الخارجية، وليس وزيرا حقيقيا للخارجية.

والإشكال الداخلي للحكومة فيما يبدو او على الأرجح يتجاوز وزير الخارجية وحسابات موقعه المعقدة، فجبهة بعض الوزراء ايضا رخوة اكثر مما ينبغي وبعضهم توجه مؤخرا للرئيس شاكيا من عدم قدرته على العمل والإنجاز بسبب كثرة شائعات التغيير والتعديل الوزاري خصوصا وان على رأس هذه الشائعات واحدة تتحدث عن صيغة «أمراء في مواقع وزارية» قريبا.

وحتى الآن لم يثبت وجود اي كيمياء حقيقية بين الرئيس الحالي ونائبه الأول ووزير المالية زياد فريز، ويظهر التلاقي على شكل مجاملات رمضانية بين البخيت ووزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة عدم وجود كيمياء مماثلة بين الأول ووزير الداخلية في عهده عيد الفايز لإن هذا التلاقي حصل فيما تكثر اوساط البخيت من التحدث عن «تعديل وزاري».

وهؤلاء الثلاثة وزراء السيادة.. المالية والخارجية والداخلية.. لا تربطهم في الواقع أوصر قوية جدا بتجربة البخيت بشكلها وتركيبتها الحالية رغم انهم تناولوا طعام الإفطار العائلي الذي دعا إليه الملك شخصيا حوالي ثلاثين شخصية مهمة في منزله.

وعلى الصعيد الداخلي للوزارة لا زال وزير الصحة يشكو البقاء وزيرا ويبدي إستعدادا لمغادرة الموقع في أسرع وقت، مشيرا لمسلسل الخسائر التي لحقته علما بان بعض اعضاء البرلمان يتحدثون عن وزراء في الحكومة «ينسقون معا» بشأن قضايا إستثمارية او تخص مستثمرين محددين يحاولون إختراق الولاية العامة حيث إنتشرت مؤخرا موضة رجال الأعمال الشبان الذين يسعون لأسباب غير مفهومة لنيل مواقع وظيفية عليا في أجهزة الدولة رغم ان بعضهم ينفق على وزارات بأكملها.

وفي الواقع تضمنت تشكيلات الحكومات الثلاث الاخيرة نماذج لرجال أعمال ومال وبزنس، كذلك ظهر هؤلاء على هامش اللجان الإستشارية في كل مكان وأصبحوا يشكلون شكلا موحدا من التفكير داخل أروقة القرار مما دفع اخرين للإهتمام بالمسألة.

الأردن: الإسلاميون يقودون حملة لاعادة نائبي «عزاء الزرقاوي» المفصولين للبرلمان

محمد ابو فارس

علي ابو السكر

عمان ـ «القدس العربي»:

بدأ الإسلاميون في الأردن تحركا واسع النطاق يهدف في المحصلة لمحاولة إعادة عضوين بارزين فيه إلى البرلمان بعد حرمانهما من موقعهما البرلماني.

وطلب رئيس الكتلة الإسلامية النيابية عزام الهنيدي من رئيس مجلس النواب موافاته بالنص القانوني الذي سيستند اليه في تصنيف الجرائم التي سجن بسببها النائبان محمد ابوفارس وعلي أبو السكر بأنها سياسية أم غير سياسية، وعن الجهة صاحبة الصلاحية في تصنيف قضية النائبين محمد ابو فارس وعلي ابو السكر سياسية أم غير سياسية.

وجاء في رسالة وجهها الهنيدي لرئيس مجلس النواب امس الثلاثاء ما هو الاتي: «لقد تم تناقل خبر مفاده أنكم ستطبقون نص المادة (75) من الدستور على النائبين عضوي كتلة جبهة العمل الاسلامي الدكتور محمد ابو فارس والمهندس علي ابو السكر، وحيث إن الفقرة هـ/ 1 المادة (75) من الدستور تنص على ان «من كان محكوماً عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه» أي أنها تحصر النص بالجريمة غير السياسية».

وتابع النائب الهنيدي في رسالته بالقول: «وانني أرجو تزويدي بالنص القانوني الذي تستندون اليه في تصنيف الجرائم بأنها سياسية أم غير سياسية؟ ومن هي الجهة صاحبة الصلاحية في تفسير هذه الفقرة أو تصنيف هذه القضية سياسية أم غير سياسية؟ وحيث إن النص أعلاه هو نص دستوري محدد فانه لا يخضع لتفسير ورأي سياسي وإنما يفسر ويصنف بسند قانوني واضح من باب الحرص على دولة القانون والمؤسسات».

وقد ارسل مكتب كتلة الحزب النيابية نسخة من الرسالة الى كل من رئيس مجلس الأعيان رئيس المجلس العالي لتفسير الدستور، ورئيس المجلس القضائي، ورئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، ووزير العدل، ونقيب المحامين.

كما وجه رئيس الكتلة رسالة اخرى لنقيب المحامين صالح العرموطي استفسرت خلالها عن الرأي القانوني للنقابة فيما يتعلق بتصنيف الجرائم الى سياسية وغير سياسية.

وقال في رسالته للعرموطي «وحيث ان نقابة المحامين هي بمثابة بيت خبرة للدولة لما تضمه من كفاءات قانونية كبيرة خدمت الوطن عبر سنوات طويلة وفي مرافقه المختلفة، فاننا نرجو افادتنا برأي اللجنة القانونية في النقابة بالاستشارة التالية:

1 ـ هل هناك أي سند قانوني لتصنيف الجرائم الى سياسية وغير سياسية.

2 ـ من هي الجهة صاحبة الصلاحية في هذا التصنيف.

3 ـ في قضية النائبين الدكتور محمد ابو فارس والاستاذ علي ابو السكر والتي شغلت الرأي العام والاعلام، من هي الجهة صاحبة الصلاحية في تصنيف قضيتهم حسب البند هـ/1 من المادة (75) من الدستور.

4 ـ ومن الخبرة الواسعة لهذه اللجنة وحسب حيثيات القضية، هل تعتبر هذه القضية سياسية أم غير ذلك. وهل تنطبق عليها نص المادة الواردة أعلاه».

مهاجمة توريث الوظائف في الصحافة والامن والقضاء والطب.. واستمرار الهجمات ضد جمال مبارك.. واشادة بالراقصة دينا

تأكيد تمتع مبارك بسلطات لا يتمتع بها الولي الفقيه في ايران.. ومعركة السادات ما زالت مستعرة.. واهتمام بمسلسلات رمضان

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الثلاثاء عن حضور الرئيس مبارك الاحتفال الفني الذي اقامته وزارة الدفاع بمناسبة انتصارات حرب اكتوبر على المسرح الروماني بمقر الجيش الثاني بالاسماعيلية واعتماده اوراق 18 سفيرا وتصريحات وزير الاستثمار الدكتور محمود محي الدين التي قال فيها ان شركات قطاع الاعمال بدأت تحقق ارباحا وتم خفض مديونياتها، وهذا معناه عند الوزير سرعة التخلص منها بعد ان اصبحت عارا على اصحاب الفكر الجديد الذين يجتهدون لبيع كل شيء. واستمرار الارتفاع في اسعار اللحوم والدواجن، وقرار نائب محافظ الجيزة باحالة مدير مستشفى الهرم للتحقيق وموافقة المجلس المحلي على القرار بعد ان تعددت الشكاوى من قراراته بعدم قبول اي حالة عاجلة في الطوارئ الا بعد دفع الف جنيه برغم قرار الوزير بالقبول في حالات الطوارئ حتى بالنسبة للمستشفيات الخاصة، ومواصلة الشرطة حملاتها ضد الكافيتريات المخالفة وضبط اغذية فاسدة واستمرار معدل ونوعية الجرائم كما هي رغم حبس الشياطين في الشهر الفضيل واجتماع وزير التعليم العالي الدكتور هاني هلال باساتذة الجامعات من مجموعة 9 آذار (مارس) ليشرح لهم اهداف النظام الجديد والتأكيد على انه لا يلغي المجانية وقيام الشرطة بالقبض على عدد من الاهالي في بورسعيد حاولوا اقتحام خمس عمارات مملوكة للمحافظة والاستيلاء على شقق فيها بعد ان اكتشفوا عدم وجود اسمائهم في الكشوف، وقالت المحافظة انهم لا يستحقون ولا تنطبق عليهم الشروط، واصدار المهندس محمد عبد العال مدير مشروع قناطر نجع حمادي قرارا بالاستغناء عن خدمات المهندس الفرنسي جيرار مارس وترحيله للقاهرة بعد ان القى بالمصحف على الارض وتسبب في ثورة العاملين الذين كادوا ان يفتكوا به، واحتراق جرار قطار الاقصر ـ القاهرة عند قرية الصوامعة بمركز طهطا بالصعيد وانقاذ الركاب. وكالعادة واصلت الصحف التركيز على برامج ومسلسلات التلفزيون والقنوات الفضائية، كما افردت مساحات لنشر ما قاله جمال مبارك في برنامج «وجهة نظر» بالتلفزيون المصري، بينما بدأت تتوارى قضية طلعت السادات التي سنبدأ بها تقرير اليوم.

طلعت السادات

لم تكن هناك اية اخبار في صحف امس عن القضية وقد تلقيت عدة فاكسات من جمعية مقاومة الملاحيس ومن ادارة مسابقة فوازير الاذكياء بها عن طلعت وكانت هي نفسها التي ارسلتها لي من عدة اشهر واشرت اليها ولذلك سأتجه مباشرة للتعليقات واولها من نصيب زميلنا وصديقنا مرسي عطا الله رئيس تحرير «الاهرام المسائي» الذي قال يوم الاحد وقد غلب عليه الحزن والاسى مما يحدث في ذكرى اكتوبر للسادات،

«اغتيال الرجل من جديد في الذكرى 25 لرحيله على ايدي طيور الظلام، وذلك بمعاودة النبش في قبره ونسج روايات ساذجة تعيد الى الاذهان محاولة اغتيال نصر اكتوبر بواسطة بعض الجهلاء في حقبة السبعينات الذين ادعوا ان العبور نجح بفضل قوة خفية كانت قد تخلت عنا في هزيمة حزيران (يونيو) 1967، لكي يسحبوا من السادات عبقريته في صنع اول انتصار عربي يستند الى العلم والعقل والتخطيط والارادة والايمان وكفى هراء وكفى متاجرة باسم وتاريخ الرجل ومحاولة اعطاء البراءة للقتلة الذين اغتالوه والزعم بان هناك آخرين اسهموا في ذلك الجرم الشنيع، وتلك شهادة حق في حق رجل اختلفت معه وعارضت العديد من سياساته لكنني ابدا لم اسمح لنفسي يوما بان أتجرأ على الحقيقة التي تقول انه كان بطل حرب اكتوبر المجيدة وصاحب قرارها وانه ايضا كان سابقا لعصره واوانه في ادراكه المبكر لسقوط النظام العالمي القديم وبدء انفراد امريكا وحدها بأوراق اللعبة الدولية بأكملها».

ولا بد ان احيي زميلي وصديقي مرسي على اعادة تأكيده بان السادات عليه رحمة الله هو بطل اكتوبر وصاحب قرارها ولم يفعل كغيره من الذين يحاولون منافقة الرئيس مبارك بالقول بانه بطل اكتوبر وينزعون عن السادات ابرز انجازاته ولعن ربك قوما ضاع الحق بينهم، فالسادات صاحب القرار وهناك قادة عسكريون عظام خططوا وقادوا ولعبوا ادوارا رئيسية من بينهم حسني مبارك قائد القوات الجوية. اما الذين روجوا اثناء حرب اكتوبر بان العبور تم بفضل قوة خفية فهو يشير الى تصريح شيخ الازهر الاسبق الدكتور الشيخ عبد الحليم محمود بانه رأى رؤية بان ملائكة يقاتلون مع القوات التي عبرت قناة السويس وسرعان ما تحولت الى هجوم على خالد الذكر ونظامه واتهامه بانه كان نظاما كافرا يقاتل بأسلحة كافرة ـ اي سوفييتية ـ وهو سبب الهزيمة في عام 1967. اما الان وفي دولة العلم والايمان التي اعلنها السادات وصيحة الله اكبر التي اطلقها الجنود، فقد ادت الى ان يرضى الله عنا وانزل الملائكة ليقاتلوا بجانبنا وكادت الرؤية تتحول الى حقيقة رغم ان الذين عبروا وقاتلوا استخدموا نفس الاسلحة الكافرة، ثم سرعان ما تخلت الملائكة عنا بعد ان بدأ الهجوم الاسرائيلي المضاد والعبور للضفة الغربية من ثغرة الدفرسوار ومحاصرة مدينة السويس ووصول القوات الاسرائيلية الى الكيلو 101 على طريق القاهرة ـ السويس، وان لم يتمكنوا من دخول المدينة بسبب المقاومة التي دمرت مدرعاتهم التي حاولت احتلالها.

وفي نفس اليوم ـ الاحد ـ قال زميلنا بـ«الاخبار» شريف رياض: «لا اعتقد انه من قبيل المصادفة ان تأتي هذه الاساءة من طلعت السادات للرئيس مبارك والقوات المسلحة ونحن نحتفل بمرور 33 عاما على نصر اكتوبر المجيد، وذكرى استشهاد صانع هذا النصر فهو بهذا التصرف وكأنه اراد ان يفسد فرحتنا لان الرئيس مبارك احد ابناء القوات المسلحة التي رماها طلعت السادات بهذا الاتهام الباطل الذي لا يقبله عقل او منطق».

اما ثالث وآخر التعليقات فلزميلنا وصديقنا وعضو مجلس الشعب ورئيس تحرير جريدة «الكرامة» حمدين صباحي الذي قال «وحده الجيش يمكنه، بل ينبغي ان تستبقيه مصر بعيدا عن كل هذا الجدل، لاننا في ظل الدولة الرخوة بحاجة الى مؤسسة قوية وفي ظل الخلاف الحزبي بحاجة الى نقطة اتفاق وطني وفي ظل الشك العام بحاجة الى موضع للثقة العامة لهذا نقول لكل الفرقاء الا الجيش لأن المساس بصورته امام الرأي العام هو خط أحمر لا يجوز تجاوزه وهو ما يدعو الى رفض الاقوال المنسوبة لطلعت السادات، فلا قيادات الجيش التي اشار اليها يمكن ان تتهم بالعمالة لدولة اجنبية ولا خالد الاسلامبولي واخوانه مش ممكن ان يكونوا عملاء للاجنبي، ولا اريد ان استفيض في دحض اقوال طلعت السادات التي اودت به الى المحنة التي يكابدها الآن، فدواعي المروءة تقتضي من الجميع ان يكفوا اياديهم عنه بعد ان وقع فتكاثرت عليه السكاكين ولعله يراجع نفسه فيتراجع عن ادعاءاته، وقد يفتح هذا الباب لنهاية لا تؤدي به الى السجن ولا تصادر دوره العام على الرغم من خلافنا المؤكد معه، وندعو الله له وللجميع بالعفو والعافية».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا والاستفزازات المستمرة التي تقوم بها جريدة «التجمع» ضدنا بما تكتبه من اقوال وادعاءات لا تستحق ان نقرأها، طبعا وكيف نقرأ اكاذيب رئيس مجلس ادارتها ونائب رئيس حزب التجمع ابو العز الحريري عن رئيسنا من مثل قوله: «وفي كل مرحلة من الزمن يظهر اشخاص منهم عظيم الشأن بعطائه امثال طلعت حرب وجمال عبد الناصر فأعمالهما مع الشعب خالدة ومنهم رموز كالاديب والمعلم ومنهم انور السادات وحسني مبارك اللذان لن يكونا في الصفحات المضيئة من تاريخ شعبنا ومنهم الصعاليك وجميعهم من الاجانب هم الذين احتلوا الوطن. احمد عز ابرز نماذج عصر مبارك عرف كيف يركب السلطة، ينهب ويتقاسم معها لكن مجال النهب تركز في حديد التسليح والصاج ـ اللذين يدخلان ويؤثران في اكثر من 100 مهنة بين صناعات التشييد والبناء وكل ما يرتبط بها من صناعات وتجارة وفرص عمل تتجاوز 35 مليون مصري ـ حيث بلغ ما نهبه منهم في يوم واحد او يومين ثلاثة الاف مليون جنيه بمعدل نهب مليون جنيه كل دقيقة من فلوس البورصة خلال يومين فقط، واذا حسبنا ما نهبه خلال 10 سنوات يكون خمسة الاف مليون جنيه في السنة، لكن وزير المالية ومجلس الشعب والحزب الوطني اعفوا كبار ممولي الضرائب من متأخرات بلغت 55 الف مليون جنيه لا تقل اعفاءات احمد عز منها عن العشر اي خمسة الاف مليون جنيه فيكون المعلن من النهب 50 الفا + 5 الاف من الضرائب وثلاثة الاف من البورصة في يومين ليصل ما نهبه بمباركة مبارك ووريثه الى حوالي 60 مليون جنيه شخص واحد فكم نهب اخوانه الاحتكاريون، اين مبارك وحكوماته ومجلسا الشعب والشورى؟!».

ولم تكتف هذه الجريدة بذلك وانما احضرت شخصا اسمه اغرب مما كتبه وهو عربي كمال ليكمل سلسلة الاكاذيب عن نظام رئيسنا بقوله: «السيدة دينا غفر الله لها استطاعت بتصريح لها ـ وليس بجسدها ان تجعلني اصفق لها ـ اذ قالت السيدة دينا في التلفزيون ان ما ترتديه من ملابس ليس اسلاميا وان الرقص حرام لكنها تحب الرقص. كلام دينا جعلني اكن لها محبة واحتراما كبيرا. دينا ـ راقصة نعم ـ لكنها لم تدع تدينا وتقوى اما النظام الحاكم ديكتاتوري ومستبد يجلس على انفاس الشعب المصري لأكثر من 25 سنة ورغم ذلك يحلف على كتاب الله دون خجل انه نظام ديمقراطي شفاف يؤمن بتداول السلطة. دينا ـ تتعرى نعم ـ تتمايل بجسدها الناعم كعود الزان الطري حتى يصبح من حولها سكارى دون مسكر لكنها لا تحمل مسبحة في يدها نهارا لتظهر انها رابعة العدوية، اما النظام الحاكم يتعرى ليل نهار ويمارس القهر السياسي في الداخل والخارج ويتمايل بجسده الذي تكرمش من طول البقاء على الكرسي وامتلأ من قمة رأسه وحتى أخمص قدميه بالفساد والاستبداد والقهر والتعذيب واكل اموال اليتامى والفقراء والمواطنين الغلابة بالباطل حتى طفحت بطون ابناء النظام بالمليارات والشركات الضخمة والمناصب الفخمة، ثم يعلن نفس النظام الحاكم في بجاحة وصفاقة ليس لها مثيل انه نظام يؤمن بطهارة اليد، وانه نظام بدأ عهده بمقولة خالدة ان الكفن مالوش جيوب. دينا تؤمن بان الله لم يجبرها على الرقص ولكنها اختارت الرقص حبا!! اما منافقي الحزب الحاكم يؤمنون ايمان عميقا بأن الله اراد للشعب المصري الخير فولى عليه القائد مبارك الذي لولا قيادته لفسدت مصر وما عليها. واخيرا الفرق بين دينا والنظام الحاكم ان دينا قطعة السكر الذي يذوب في فنجان الشاي فيرشفه اتباعها في محبة ووله، والنظام الحاكم شجرة الزقوم التي تمضغ ثمارها العفنة وفوق رؤوسنا احذية الأمن المركزي حتى نقسم انها حلوة الثمر».

ما هذا التشبيه بين دينا والنظام؟ فكرت في ان اهاجم عربي كمال لولا انه ارضاني واسترضاني بوصفه جسد دينا بأنه عود الزان الطري، اللهم اني صائم فقد افسده هذا اليساري، ومنه اتجه للمفكر الاسلامي البارز زميلنا فهمي هويدي والحديث الذي نشرته له «المصري اليوم» امس واجراه معه زميلنا محمد ابو زيد وقد صدمني صدمة شديدة بقوله عن رئيسنا: «خلال الـ25 سنة الماضية من حكم الرئيس مبارك المفروض اننا حفظناه والرئيس مبارك ضد اي نوع من التغيير وهو لا يلجأ اليه الا اذا كان مضطرا اضطرارا شديدا، والرئيس بالمناسبة يملك صلاحيات اكثر مما يملكها الولي الفقيه في ايران، فاذا كانت مصر تعيب على ايران انها حكم ديني وثيوقراطي فصلاحيات الرئيس هنا اكبر على الاقل هناك قضاء ومؤسسات وحكومة فمثلا خاتمي وصل للرئاسة رغما عن انف الولي الفقيه والولي الفقيه ساهم في اسقاطه فهل من الممكن ان يأتي رئيس وزراء هنا على غير رغبة رئيس الجمهورية؟ لكن طالما بقي المجتمع ضعيفا فاننا لن نستطيع ان نقلص صلاحيات الرئيس حتى ولو نص على ذلك في الدستور فمن منا يملك محاسبة الرئيس؟ لا احد يملك لا عندك قضاء ولا برلمان جريدة «الكرامة» مجرد انها رفعت صوتها الدنيا انقلبت وعندنا زملاؤنا الذين ضربوا مثل عبد الحليم قنديل ومجدي حسين وجمال بدوي هل حدث شيء؟ لم يحدث اي شيء».

ما هذا الكلام؟ ما لنا نحن وولاية الفقيه؟!

جمال مبارك

الى جمال مبارك الذي يتعرض لهجمات متواصلة من المعارضين وكانت مناسبة اعلانه في المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني عن البرنامج النووي لتوليد الكهرباء وقودا لزيادة الحملة ضده ففي «العربي» قال زميلنا ناصر ابو طاحون في عموده ـ حبر جاف ـ «الفيلم النووي هو مشروع لعمل سينمائي ضخم بطولة الوجه الجديد جمال مبارك الذي يتولى الاخراج ايضا. الفيلم انتاج مشترك بين لجنة سياسات الحزب الوطني ورجل الحديد احمد عز يشارك البطولة نخبة متميزة من رجال السياسة والوزراء ومن المنتظر ان ينتهي الاعداد للفيلم خلال عدة سنوات، على ما الناس تنسى الموضوع كما نسيت غيره مرات ومرات من قبل. هذا الفيلم ارادوا ان يضحكوا به على الناس، فلم يصدقهم احد ولم يتفاعل معهم الشعب لان الناس ادركت من اول وهلة ان هذا الفيلم هو مجرد حصان ابيض يريد الاستاذ جمال مبارك ان يمتطي صهوته ليفتح به قلوب المصريين المغلقة دونه، طبعا نحن لسنا سوداويين ولكننا نرى بعقولنا ولسنا على استعداد لان نتفاعل مع الوهم الذي يريد الاخ جمال ان يبيعه لنا في غمار تنفيذ مشروعه الكبير لاستملاك مصر له ولاصدقائه، كنا سنتفاعل مع هذا الموضوع لو بدأنا من الاول لنتحاسب ونتصارح ولننظر بعدها ماذا سنفعل ونقرر لمستقبلنا ومستقبل البلاد. نريد ان نتحاسب اولا عن اهدار 25 سنة تأخير للحلم النووي. وما اعنيه هو الطاقة النووية السلمية ونريد اجابة، لماذا اوقف مبارك الاب المشروع النووي المصري كل هذه السنوات وحكم عليه بالموت التام».

والى جمال مبارك نفسه وما قاله في البرنامج التلفزيوني ـ وجهة نظر ـ حيث قال:

«ان طرح البرنامج النووي المصري ليس مرتبطا بأية صفقات خارجية وكل ما قيل عن هذا الموضوع ليس له اي اساس من الصحة وكله يدخل في موضوع التكهنات والتحليلات».

وقد تناول جمال في حديثه كل القضايا التي تهم الوزارة ومشروعاتها، وما تحقق. وكان هناك تكرار لما سبق وقاله في مناسبات اخرى انما الجديد كان نفيه ان يكون طرح البرنامج النووي باتفاق مع جهات خارجية وقال ايضا:

«المواطن العادي والبسيط لا يريد فكرا او فلسفة ولا يريد حساسيات وانما يريد حلولا لمشاكله اليومية».

ولا اعرف ان كان ذلك يعني تخليه عما تطرحه امانة السياسات من فكر جديد ام لا. ام ماذا يعني بالتحديد. وقال ايضا:

«لن نستطيع ان نسير بنفس الاساليب التي كانت تصلح في فترة زمنية لمصر وللعالم والمنطقة، الا وهي الدولة المهيمنة على كل شيء. الدولة المتدخلة والمسيطرة، لا نستطيع ان نستمر بهذا الشكل ونحن لسنا بدعا. العالم كله بدأ يطور من نفسه ولكن هذا لا يعني ان تتخلى الدولة عن مسؤوليتها في القطاع الاقتصادي. الرؤية واضحة ولا بد ان تأخذ الدولة الكثير من القطاعات الاقتصادية وتفتح المجال طالما ان القطاع الخاص كادر سواء الوطني او الاجنبي. نحن لن نبيع كل شيء، ومن الطبيعي ان يطالب الناس ببقاء العملية شفافة وواضحة وهذه قضايا فاصلة وهي الحفاظ على حقوق العمال وهذه نقطة اساسية نحن نركز فيها كحزب ونتابع فيها مع الحكومة».

والانطباع الاول ان جمال يريد الظهور بصورة مختلفة عن تلك التي طبعتها المعارضة عنه في اذهان الناس. كما انه يناقش قضايا ويصدر اراء ويحدد اتجاهات واضح انه الموجه لها، ولا نعلم ان كان صحيحا ما يتردد من مدة بان هناك محاولة لابعاد احمد عز وعدد اخر من المحيطين به الذين يحظون بكراهية الناس ام انها مجرد اشاعات، لكن الذي اعلمه ان هناك مجموعة في الحكم تطالب بذلك، ثم اتجه الى «وفد» امس ايضا مع الدكتور معتز بالله عبد الفتاح بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وقوله عن البرنامج النووي الذي اعلنه جمال:

«الاشارة الى ما قاله امين السياسات بالحزب الوطني في اثناء انعقاد المؤتمر السنوي الرابع للحزب بان الحزب يطرح للنقاش فكرة الاستفادة من جميع بدائل الطاقة بما فيها الطاقة النووية، وقد عقب السفير الامريكي في مصر بعد هذا التصريح بساعتين تقريبا فيما يشبه التزامن بان الولايات المتحدة تدعم حق مصر في امتلاك الطاقة النووية للاغراض السلمية، وما اظن ابدا ان يكون تصريح امين السياسات ثم في اعقابه خطاب الرئيس مبارك قد تم دون التنسيق المسبق مع السفير الامريكي حتى لا تفاجأ مصر بحرج من قبيل تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الامريكية بان الولايات المتحدة ترفض اقدام مصر على هذه الخطوة لا سيما مع الازمة المتصاعدة مع ايران، وهكذا لم يكن رد فعل السفير الامريكي السريع الا كاشفا عن موقف مسبق اتفقت عليه حكومتا الدولتين».

مهازل ومساخر

والى المهازل والمساخر وقد كشف عن احداها زميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لـ«صوت الامة» وتتعلق بممدوح اسماعيل صاحب عبارة «الموت السلام 98» الهارب في لندن، قال واذهلنا بما قال:

«البعض يتساءل الآن ما هو مصير ممدوح اسماعيل مالك السفينة السلام 98 الذي تسبب في مقتل 1200 مواطن مصري ومزق قلوب الآف العائلات ومع ذلك حماه النظام واحاطه بالرعاية الكاملة ومنحه الحصانة الشاملة وهيأ له كل الاجواء لترتيب اوراقه وتنظيم ملفاته ثم هربه الى الخارج وتحديدا الى لندن (عاصمة الهاربين من المتطرفين والمتهمين بالفساد). كنت على يقين تام وكتبت ذلك اكثر من مرة ان النظام لن يسمح بتقديم ممدوح اسماعيل الى المحاكمة وسيعمل على حمايته لان دخول ممدوح اسماعيل السجن معناه فضح المسؤولين الكبار الذين ساعدوه ودعموه وادخلوه الحزب الوطني وعينوه في مجلس الشورى ومنحوه الحصانة والذين استفادوا منه في المقابل في ظل معادلة (تحالف الفساد مع السلطة) كان من المتوقع ان يحمي المسؤولون الكبار انفسهم بحماية رقبة ممدوح اسماعيل على حساب دماء الضحايا الابرياء وآلام عائلاتهم، ومن المتوقع ايضا ان يعود ممدوح اسماعيل من لندن معززا مكرما ويزاول حياته ونشاطه في مصر ويعاود استغلال نفوذ المسؤولين الكبار الذين يحيطونه بالرعاية والحماية ولا استبعد ان يمنحوه وساما. حصلت على مستندات رسمية مهمة وسوف اكتفي بنشر نصها الذي يؤكد ان ممدوح اسماعيل الذي تسبب في مقتل 1200 مواطن مصري لم يكن مسؤولا عن اي شيء وان شخصا واحدا هو الذي تنسب اليه معظم الاتهامات (بالبلدي كده هايشيل القضية) وهو المتهم حيدر عبد العليم رجب مدير الشؤون الفنية بالهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية، وهو احد المسؤولين المتورطين بالفعل ولا تعفيه من الاتهام، بموجب هذه المستندات سوف يتم رفع اسم ممدوح اسماعيل من على قوائم الممنوعين من السفر وبموجبها ايضا سيعود الى مصر. خلال ايام انشرها بنصها دون التعليق عليها، مذكرة تكميلية في القضية رقم 418 لسنة 2006 حصر اموال عامة عليا والمقيدة برقم 25 لسنة 2006 حصر تحقيق اموال عامة عليا.

القضية رقم 1525 لسنة 2006 جنح سفاجا والخاصة ببلاغ المباحث الجنائية بميناء سفاجا بشأن غرق السفينة السلام 98 التابعة لشركة السلام للنقل البحري وما انتهى اليه تقرير لجنة تقصي الحقائق ولجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب وكذا ما انتهت اليه تحقيقات القضية المذكورة من نسخ صورة عن تقرير اللجنة تخصص عن شبهة جريمة التربح المثارة في التقرير من قبل كل من المتهمين ممدوح اسماعيل محمد وحيدر عبد العليم رجب مدير عام الشؤون الفنية بالهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية، وحيث ان تقارير هيئة الرقابة الادارية المقدمة في لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب قد شملت اسناد وقائع تلك الدعوى للمتهم حيدر عبد العليم رجب مدير عام الشؤون الفنية بالهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية فقط دون ان تشير الى ضلوع المتهم ممدوح اسماعيل محمد في ارتكاب ثمة جرائم العدوان على المال العام. وحيث قد وافق السيد الاستاذ المستشار النائب العام على ادراج اسم كل من ممدوح اسماعيل محمد وحيد وعبد العليم رجب على قوائم الممنوعين من السفر والترقب وصولهم، وحيث ان الثابت من الاوراق ان القضية الاصلية رقم 1525 لسنة 2006 جنح سفاجا والخاصة ببلاغ المباحث الجنائية بميناء سفاجا السابق الاشارة اليه محل الاتهامات المسندة للمتهم ممدوح اسماعيل محمد قد انتهت الى احالتها للمحكمة المختصة مع نسخ صورة منها تخصص عن شبهة جريمة التربح المثارة في التقرير قبل سالف الذكر فقد جاءت تلك الوقائع دامغة على ارتكابه لتلك الجريمة بالاشتراك مع المتهم حيدر عبد العليم رجب الا انه وبطرح تلك الشبهة على بساط البحث لنظرها عن بصر وبصيرة لسرعان ما تزول شبهة تلك الجريمة عن الاوراق قبل المتهم ممدوح اسماعيل وذلك اخذا من تقارير هيئة الرقابة الادارية المقدمة الى لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب من ثبوت ارتكاب المتهم حيدر عبد العليم رجب للجرائم محل الاتهامات وكذا ثبوت اعتياده الخروج عن مقتضيات واجبات ومسؤوليات وظيفته ومخالفته للقوانين والاجراءات المنظمة للعمل بالهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية بغرض تقديم تسهيلات للشركات التي تدير السفن دون وجه حق. الا انه وبطرح تلك الشبهة على بساط البحث لنظرها عن بصر وبصيرة فسرعان ما تزول تلك الشبهة من الاوراق قبل المتهم ممدوح اسماعيل وذلك اخذا بالدليل الفني فيها والمتمثل في التقرير المودع من هيئة الرقابة الادارية وما شهد به معده بالتحقيقات من ان ما قام به المتهم حيدر عبد العليم كان بغرض حصوله على ربح ومنفعة من عمل من اعمال وظيفته الامر الذي ينتفي معه والحال كذلك القصد الجنائي اللازم لقيام تلك الجناية قبل المتهم ممدوح اسماعيل ويكون متعينا استبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام قبل سالف الذكر..».

مشاكل وانتقادات

والى المشاكل والانتقادات التي يموج بها المجتمع المصري ويسبح فوقها واصبحت تشل حركته وتنشر الظلم والفساد والاكتئاب بين ابنائه اولها حدثنا عنها في «الاهرام» السبت زميلنا مدير تحريرها عبد العظيم درويش في بابه ـ تعليق ـ وهي توريث الوظائف فقال: «ليفسر لي احد ظاهرة تفوق ابناء اساتذة او بمعنى اصح اباطرة كلية طب قصر العيني وحدهم دون بقية خلق الله بما يؤهلهم للتعيين ضمن اعضاء هيئة التدريس بل ان ولنقل البعض تجنبا للمتاعب اباطرة قصر العيني على استعداد لتزوير درجات ابنائه للتفوق على منافسيهم بما يضمن لهم في النهاية مقعدا للتعيين ضمن مدرس الكلية واذا لم يكن هذا توريثا فماذا نسميه؟ ليدلني احد على قيادة امنية بارزة تصادف ان تسلم ابنه بطاقة الترشيح في اي كلية من الكليات الجامعية وتخرج فيها بدلا من التحاقه بكلية الشرطة، فأي مصادفة تلك التي تتيح لكل ابن من ابناء قيادات الداخلية ان يرث مهنة ابيه؟

لن نكون مبالغين اذا قلنا ان ـ ومرة اخرى لنقل بعض رجال القضاء يصرون على ان يلتحق ابناؤهم بالنيابات المختلفة ايضا لنعترف بواقع صاحبة الجلالة ـ الصحافة ـ التي تحولت الى ما يشبه المؤسسات العائلية حيث يحرص البعض على توريث مهنته لابنائه بصرف النظر عن مدى ملاءمة استعداداتهم لهذه المهنة، فالمهم هو التوريث فقط لنكن واقعين ولنعترف بان التوريث اصبح حقا يطالب به بعضنا بعد ان اعتبره ضمن حقوقه التي لا يجب المساس بها، فكل من يمتلك سلطة القرار والتأثير في اي موقع يسعى لتوريث ابنائه ما هو فيه. رفض التوريث والاعتراض عليه يجب الا يقتصر على شخص دون آخر بل يجب ان يشمل الرفض والاعتراض جميع اشكال التوريث وهو ما يتطلب ان يستجيب كل منا للدعوة التي اطلقها ـ لا ادري ـ شعبان عبد الرحمن ام ولده ـ الذي اورثه ايضا مهنة القضاء لان يبطل التوريث ويبقى انسان جديد ابييه».

ومن مهزلة التوريث الى غيرها وهي من نصيب زميلنا وصديقنا جمال بدوي وقوله في «الوفد» بنفس اليوم السبت «التقى نادي القضاة والمجلس القومي لحقوق الانسان على فساد المادة 93 من الدستور الخاصة بالطعون الانتخابية ويتضمن الدستور الحالي اغرب ما يمكن ان يتضمنه دستور بشأن مصير الطعون وثبت ان واضع هذه المادة من سحرة فرعون الذين كانوا يسحرون اعين الناس فهذه المادة تقضي بان تحال الطعون الانتخابية الى محكمة النقض وهي اعلى سلطة قضائية مما يوحي للمشاهدين بان القضية بين يدي اشد الجهات نزاهة وحيدة، ثم بعد ان تفرغ المحكمة من تحقيقاتها فانها لا تصدر حكما كما تقضي التقاليد القضائية وانما تعاد الى مجلس الشعب ليحكم فيها بما يراه وفقا للمبدأ التي اصطنعه جهابذة التشريع المودرن، وهو ان المجلس سيد قراره اذا شاء اخذ برأي المحكمة في الحالات التي تدبر لتأديب المشاغبين وان شاء حفظها في الاضابير لتصبح من مفاخر الديمقراطية في بلادنا، انه عبث بسلطة القضاء واعتداء على احكام القضاء وتسخير القضاء في المهازل الانتخابية حتى تكتسب صبغة نزيهة ثم تفضي في النهاية الى تكريس طغيان الحزب الحاكم على السلطة التشريعية التي هي جزء تابع للسلطة التنفيذية. ان امامنا مشوارا طويلا لازالة هذه التشوهات التي اصابت حياتنا السياسية وجعلتنا امثولة ـ وليس مثلا ـ للنظم التي تزعم الانتساب الى الديمقراطية».

لا امثولة ولا يحزنون ولا داعي للمبالغات لاننا نستوحي ديمقراطيتنا من تراثنا وواقعنا ولا نسمح لاحد ان يفرضها علينا او يحاول تشويه صورة بلادنا الجميلة مثلما فعل زميله محمد زكي بنفس العدد بادعائه الكاذب: «في الشوارع ومعظم البيوت المصرية ترتسم الكآبة والوجوم على وجوه الناس، فعندما تعبر الطريق او تسير بسيارتك يطاردك اطفال المناديل، عندما تتجه لركوب مترو الانفاق يستقبلك حرس شرف مملكة الشحاتين بعبارات الاستجداء وعند خروجك من المسجد بعد صلاة التراويح تجد الفريق التمثيلي من اصحاب العجز الكلي والجزئي والعاهات بكافة اشكالها، وعندما تتجه ببصرك الى صناديق القمامة المتناثرة في الشوارع بعد انسحاب شركات الوساخة الاجنبية تشاهد الصراع الثلاثي بين بني البشر والقطط والكلاب من اجل الفوز بأكبر قطع من بقايا عظام الخراف والنعام والديوك الرومي التي تخلصت منها موائد جماعات هارون الرشيد في الشهر الفضيل، حكومة الفقر الوطني اصابتنا بالاكتئاب العام حتى نعيش رغم انفنا داخل اسوار سجن كبير ومصحة نفسية يعالج فيها اكثر من نصف المصريين من مضاعفات الجوع والحرمان».

ولقد نسي محمد زكي الكثير من اثار انجازات النظام التي تمزق القلب مثل شباب الجامعات والمعاهد المتوسطة الذين ينظفون السيارات وهي تمون بالبنزين في المحطات مقابل ربع او نصف جنيه ويتعطف عليهم اصحاب المحطات بالسماح لهم بذلك دون اجر او وهم قد تحولوا لباعة على الارصفة للبضائع الصينية او وهم يحملون موبايل ويجلسون عى الارصفة ويرفعون لافتة الدقيقة بنصف جنيه او وهم يطرقون ابواب المكاتب والشقق ويعرضون بضائع.

اشياء تمزق القلب وفي بعض الاحيان اسرح بخيالي واسأل نفسي: لو كان ابني او ابنتي مكان هؤلاء الشباب كيف كنت سأعيش في هكذا بلد ونحن نشاهد ونقرأ كل يوم عن ثراء فاحش من اموال مسروقة؟

واعود بالذاكرة الى ايامنا، حيث لم يكن لهذه المشاكل وجود. رحم الله خالد الذكر.